تـنـمية الرافديـن

ملحق العدد 124 المجلد 38 لسنة 2019

اثر المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي لعينة مختارة من البلدان النامية للمدة 1995-2015

The impact of foreign aid on economic growth For a selected sample of developing countries for the period 1995-2015

فتحي محمد عبوش الهرو
طالب ماجستير–قسم الاقتصاد

الدكتور هاشم محمد عبدالله العركوب
أستاذ– قسم الاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة الموصل

Fathi M. Al-Hrou
Al-Hrou82@Gmail.com

Hashim Al-Argoob(PhD)
hashim.argoob@Gmail.com

Department of Economics
Faculty of Economics and Management

تأريخ استلام البحث 2019/2/21

تأريخ قبول النشر 2019/5/6

المستخلص

تضمن هذا البحث بيان اثر المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي لمجموعة من البلدان النامية المتلقية للمساعدات والتي تم اختيارها على اساس الدخل لتشمل بلدان نامية منخفضة الدخل وبلدان نامية متوسطة الدخل (الاعلى – الادنى) وذلك خلال المدة 1995 – 2015.

تم استخدام نماذج Panel Data في تقدير العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية عينة الدراسة بالاستعانة ببرنامج (Eviews 6)، وخلصت الدراسة الى ان تأثير المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي هو تأثير ايجابي وان أنموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الامثل لقياس ذلك التأثير وذلك بالاعتماد على اختبار F واختبار Hausman .

***الكلمات المفتاحية**: المساعدات الخارجية، النمو الاقتصادي، البلدان النامية، نماذج Panel.*

Abstract

This study included an analysis of the impact of foreign aid on the economic growth of a group of aid-receiving developing countries that were selected on the basis of income to include low-income developing countries and middle-income developing countries (high-low) During the period 1995-2015.

Panel data models were used to estimate the relationship between foreign aid and economic growth in the developing countries sample study using the program (Eviews 6). The study found that the effect of foreign aid on the economic growth is positive and that the model of fixed effects is the optimal model for measuring this effect, based on the F test and the Hausman test.

***Key words:** foreign aid, economic growth, developing countries, Panel models.*

المقدمة:

إن المساعدات الخارجية المقدمة من البلدان الميسرة والغنية إلى البلدان النامية ذوات مستويات الدخل المنخفض والدخل المتوسط تمثل لاقتصادياتها أهمية بالغة من حيث تنميتها وتطوير بنيتها واقتصادها في شتى القطاعات الخدمية والإنتاجية حيث تعمل على تحسين ظروف المعيشة وخلق هياكل اقتصادية منتجة وبالتالي تقليص البطالة وتحفيز الاستثمار وهذا ما يصب في تحفيز التنمية في البلد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ويتفاوت دور وفعالية المساعدات الخارجية في مدى تأثيرها في معدلات الأداء الاقتصادي في البلدان النامية واتجاهاتها حسب مشروطية هذه المساعدات من قبل البلدان المانحة للبلدان المتلقية لهذه المساعدات، فضلاً عن مدى استغلال وتوجيه تلك المساعدات نحو المشاريع التنموية من قبل البلدان النامية المتلقية.

اهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من تزايد حاجة البلدان النامية إلى المساعدات الخارجية بهدف توفير الاحتياجات الأساسية في خدمات الصحة والتعليم ودعم مشاريع البنية الأساسية وسد الفجوة بين الادخار المحلى والاستثمارات المطلوبة، وتتزايد أهمية دارسة آثار المساعدات الخارجية في اقتصادات البلدان النامية في ظل نظام عالمي جديد يتسم بتكرار وسرعة انتشار الأزمات المالية العالمية و ما لها من تداعيات على كل من بلدان الشمال المتقدم وبلدان الجنوب النامي.

مشكلة البحث:

في ظل النمو الاقتصادي المتزايد في العديد من البلدان النامية لا سيما المدة من بداية السبعينيات إلى الوقت الحالي وتزامنا مع إعلان برنامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة الذي ينص على ضرورة تطوير حجم المساعدات الإنمائية الرسمية بمختلف أشكالها إلى البلدان النامية وبالخصوص بلدان إفريقيا - جنوب الصحراء، تبرز مشكلة البحث في التاثير وبنسب متفاوتة للمساعدات الخارجية في معدلات الاداء الاقتصادي (معدلات النمو الاقتصادي) وحسب حجم المساعدات التي تلقتها البلدان النامية والشروط التي تفرضها البلدان المانحة عليها .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها :

وجود تأثير طردي (إيجابي) للمساعدات الخارجية (المنح والقروض الميسَرة) في النمو الاقتصادي في البلدان النامية، إذ أن زيادة حجم المساعدات الخارجية بمختلف أشكالها سيؤدي إلى تحسين ظروف المعيشة وخلق هياكل اقتصادية منتجة وبالتالي تحفيز الاستثمار وتقليل البطالة وهذا ما يصب في تحفيز التنمية في البلد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي .

هدف البحث:

يرتكز الهدف الرئيس من البحث في التعرف على ما إذا كان للمساعدات الخارجية أثر في معدلات النمو الاقتصادي للبلدان محل الدراسة للمدة (1995-2015)، وذلك من خلال استخدام نماذج البيانات الطولية (Panel Data).

منهجية البحث:

تم إتباع المنهج الوصفي والتحليل الكمي لوصف طبيعة العلاقة بين المتغيرات التوضيحية (المساعدات الخارجية ، الانفتاح التجاري ، التضخم ، النمو السكاني) وبين النمو الاقتصادي بوصفه متغيراً تابعاً في البلدان النامية عينة الدراسة البالغ عددها 18 بلد للمدة 1995 - 2015 باستخدام تحليل البيانات الطولية (Panel Data) بالاستعانة ببرنامج (Eviews.6).

1- الجانب النظري للمساعدات الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

1-1 مفهوم المساعدات الخارجية:

اختلف مفهوم المساعدات الخارجية طبقاً لعدد من العوامل والمعايير وتعدد المنظمات والبلدان المانحة وتعدد مصادر التمويل، ومفهوم المساعدات الخارجية يعد من المفاهيم التي ترتفع فيه درجة الاحلال فيما بين المصطلحات مثل (المنح، المعونات الأجنبية، المساعدات الإنمائية، وغيرها من المصطلحات الأخرى). وسيتم تبني مفهوم المساعدات الخارجية في هذه البحث بوصفه شامل لجميع المفاهيم الأخرى.

ويمكن تعريف المساعدات الخارجية على انها اجمالي رؤوس الأموال المتدفقة من البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية والبلدان النفطية إلى البلدان النامية المتلقية ويتم ذلك وفق شروط وقواعد ميسرة بعيداً عن الأسس والقواعد التجارية (عبد الهادي، 2013، 60).

اقتصر مفهوم المساعدات الخارجية في البلدان النامية على المنح التي لا تحمل أي التزام بالوفاء، في حين انه في البلدان المتقدمة اتسع هذا المفهوم ليشمل المنح الاقتصادية العامة والخاصة والمساعدات الفنية وبرامج التدريب ورؤوس الأموال وإعادة جدولة المديونية والمزايا الكمركية (حلمي واخرون، 2017، 7).

كما تعرف المساعدات الخارجية على انها التدفقات الأجنبية كافة التي تحصل عليها البلدان المتلقية وفقاً لشروط وقواعد ميسرة وهي تتضمن المنح (Grants) والقروض الميسرة (Soft loans) فالمنح لا تترتب عليها أي التزامات بالسداد لاحقاً، اما القروض الميسرة فإنها تمتاز عن القروض التجارية بعنصر المنحة والمتمثل بالشروط المالية التي تمنحها البلدان المانحة للبلدان المتقدمة، وتتضمن هذه الشروط معدل فائدة منخفض على القروض أو بدونه، طول مدة السداد ووجود مدة سماح، فضلاً عن إمكانية تسديد القروض جزئياً أو كلياً بعملة البلد المتلقي أو بواسطة السلع التي تنتجها المشاريع الممولة بتلك القروض (الباشا، 2001، 9) وتعرف الأمم المتحدة المساعدات الخارجية على انها (المنح الخالصة وصافي القروض طويلة الاجل وتستبعد من ذلك ما يخصص للأغراض العسكرية، زيادة على استبعادها الأموال الخاصة في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة وائتمان التصدير من المساعدات الخارجية)، (زعزوع، 2012، 42).

اما بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فتعرف المساعدات الخارجية بأنها (تدفق الموارد المالية والعينية والفنية من البلدان الغنية إلى البلدان النامية المتلقية للمساعدات) ومن اجل ان تدخل هذه التدفقات ضمن المساعدات يجب ان تستوفي ثلاثة شروط وهي: (العبيدي، 2013، 6).

1. ان تكون صادرة من جهات رسمية.
2. ان يكون الهدف الرئيس منها تحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي.
3. ان تحتوي على عنصر منحة لا يقل عن (25%) من قيمتها الاجمالية.

ومن بين المفاهيم الأخرى للمساعدات الخارجية هي انها جميع التدفقات المالية من الجهات المانحة (بلدان ومنظمات) إلى البلدان النامية بما في ذلك التدفقات المالية الرسمية والقروض والمساعدات الاقتصادية وتمويل التجارة والمساعدات الخيرية والمساعدات العسكرية والأمنية والسياسية، وتعرف المساعدات الخيرية بانها الجهود المبذولة من الجهات المانحة لمحاربة الجوع والبؤس في البلدان الفقيرة، اما المساعدات الاقتصادية فتمثل الدعم المقدم للبلدان المتخلفة اقتصادياً لتطوير مواردها وتهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي، وينظر للمساعدات السياسية والأمنية والعسكرية من حيث برامج المعونة المقدمة من الجهات المانحة والجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار السياسي في البلدان المتلقية (علاّية، 2015، 142).

ويفهم من كلمة (المساعدات) ان طرفاً ما سوف يحصل على مساعدة من طرف اخر دون مقابل، فالمساعدات الخارجية المقدمة من احد الأطراف (جهة مانحة) إلى الطرف الاخر (جهة متلقية) في هذه الحالة يجب ان تأخذ على شكل المنح أو الهبات، إذ لا يتوقع من الطرف المتلقي للمساعدة تقديم مقابل للطرف المانح لها، ولذلك فانه ليس كل عملية تحويل للموارد من طرف لأخر تعد مساعدة، فمثلاً: الاستثمارات الخاصة في البلدان الأجنبية هدفها الأول هو تحقيق الأرباح وهي عملية نقل موارد، مثل هذه الحالة يجب ان تستثنى من المساعدات الخارجية، (العجمي، 2011، 15).

وبغية الوصول إلى مفهوم شامل للمساعدات الخارجية فانه يمكن تعريفها على انها جميع المنح والقروض الميسرة التي تحتوي على عنصر منحة لا يقل عن (25%) وسعر فائدة اقل من

السعر السائد في القروض الاعتيادية، وان تكون صادرة من جهات رسمية، وهدفها الأول تحقيق النمو في اقتصاديات البلدان المستفيدة.

2-1 : تصنيفات المساعدات الخارجية:

تعددت أنواع واشكال المساعدات الخارجية وذلك طبقاً لتعدد المعايير التي تحكمها، وتتنوع المساعدات الخارجية على أساس تلك المعايير إلى أنواع مختلفة يمكن تحديدها على النحو الاتي:

أولاً- المساعدات الخارجية بحسب مصادرها:

تنقسم المساعدات الخارجية بحسب المصدر على قسمين هما: (حلمي واخرون، 2017، 8).

أ-المساعدات الثنائية: وهي المساعدات التي تصدر من حكومات البلدان المانحة إلى البلدان المتلقية للمعونة، وتمثل الصدارة في تدفق الموارد بالنسبة للبلدان النامية، الا انه يعاب عليها ارتباطها بالاعتبارات السياسية والعسكرية للبلدان المانحة.

ب- المساعدات متعددة الأطراف: وتمثل المساعدات الخارجية التي تصدر من المنظمات والمؤسسات الدولية، أو عدد من البلدان تعمل كمجموعة واحدة في تقديم المساعدات، وتتميز الأنشطة التمويلية لهذه المؤسسات بارتباطها بالاعتبارات الإنسانية.

ثانياً- المساعدات الخارجية بحسب طبيعتها:

يقسم هذا المعيار المساعدات الخارجية على ما يأتي: (زعزوع، 2012، 47).

أ. المساعدات النقدية: وهي عبارة عن تحويلات مالية تخصصها الجهات المانحة للبلدان النامية إذا ما تم استغلالها في النشاط الإنتاجي وفي مشروعات التكوين الرأسمالي.

ب. المساعدات العينية: وتأخذ شكل المساعدات الغذائية والسلع الأخرى التي تقدمها الجهات المانحة في حالات الجوع والأزمات الإنسانية .

ج.المساعدات الفنية: يندرج تحت هذا النوع من المساعدات الخبراء والفنيين الأجانب وبرامج التطوير والتدريب للقوى البشرية المحلية التي تقدمها الجهات المانحة للبلدان النامية.

د. مساعدات غير مباشرة: وتتضمن منح التعريفات الكمركية التفضيلية والاعفاءات التي تقدمها البلدان المانحة على بعض صادراتها للبلدان النامية.

ثالثاً- المساعدات الخارجية بحسب شروطها المالية:

تنقسم على نوعين هما: (عاتي، 2010، 33).

أ. المنح: وهي مساعدات لا يترتب عليها أي شروط أو التزامات على البلدان المتلقية فهي لا ترد وتكون من دون مقابل.

ب. القروض الميسرة: هي مساعدات اقتصادية تتضمن بعض الشروط المالية تقضي بردّها أو جزء منها وفقاً لشروط ميسرة.

رابعاً- المساعدات الخارجية بحسب مشروطيتها:

وتقسم وفق هذا المعيار على: (حلمي واخرون، 2017، 9).

أ. مساعدات مشروطة: وهي المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة وتكون مصحوبة بشروط معينة سواء كانت شروط اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

ب. مساعدات غير مشروطة: وهي مساعدات تمنح دون وضع أي شروط على البلدان المتلقية مقابل الحصول عليها.

خامساً- المساعدات الخارجية بحسب انتظامها:

أ. مساعدات منتظمة: وهي المساعدات التي يتم إقرارها بصورة منتظمة.

ب. مساعدات غير منتظمة: وهي المساعدات التي تحكمها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ويتوافق عليها الجهتين المانحة والمتلقية.

3-1 : فعّالية المساعدات الخارجية:

واحدة من اكثر القضايا المثيرة للجدل في اقتصاديات التنمية هي فعّالية المساعدات الخارجية فهناك من يعتقد ان المساعدات غير فعّالة أمثال Easterly و Moyo وانها اضرت بالبلدان النامية على مر السنين، فهي المسؤولة عن خلق التبعية وتعزيز الفساد في البلدان المتلقية، من جهة أخرى يرى البعض ومنهم Sachs و Stiglitz ان مستويات المعونة تاريخياً كانت منخفضة جداً وان الزيادة الكبيرة في حجم المساعدات يمكن ان يكون لها اثار كبيرة وفعَالة في المساعدة على الحد من الفقر(Edwards, 2014, 1).

وبالرغم من هذا فان المساعدات الخارجية كانت في كثير من الأحيان مؤثرة وفعَالة في تحقيق أهدافها المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية، (Reci, 2014, 125). وكان ذلك واضحاً في إعادة بناء اوربا بعد الحرب العالمية الثانية، كما انها ساعدت في تخفيف مستويات الفقر والحد من انتشار الامراض والاوبئة في كثير من البلدان النامية المتلقية للمساعدات الخارجية.

ان فعالية المساعدات الخارجية هي مسألة لا تتعلق فقط بكيفية أو كثرة المساعدات انما هي مسألة تتعلق بتقديم توليفة من المساعدات التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي في البلدان النامية المتلقية لتلك المساعدات ، هذا من جانب البلدان المانحة، اما من جانب البلدان المتلقية فيتطلب منها العمل على انتهاج سياسات اقتصادية سليمة كفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي (Chowdhury and Garonna, 2007, 1) ، فقد شهدت بعض البلدان الاوربية التي تلقت مساعدات خارجية نجاحاً كبيراً في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ويرجح سبب ذلك النجاح إلى توجه هذه البلدان نحو التكامل الاقتصادي، واعتمادها إصلاحات اقتصادية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي.

وبينت العديد من الدراسات ان فعالية المساعدات الخارجية كانت واضحة وذات تأثير مهم في البلدان النامية التي تمتلك مؤسسات اقتصادية قوية وتنتهج سياسات اقتصادية سليمة على المستوى الكلي، إذ انه في غياب مثل هذه المؤسسات والسياسات يمكن ان تكون المساعدات الخارجية غير فعالة وليس لها اثر يذكر (Abuzeid, 2009, 21)، بل يمكن ان يكون لها انعكاسات سلبية على اقتصاديات البلدان النامية التي تطغى على مؤسساتها حالات الفساد، ولذلك ينبغي تكريس الجهود لتحسين جودة الحكم في البلدان النامية.

4-1: مضمون العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي:

تعد المساعدات الخارجية موضوعاً مثيراً للجدل من حيث تأثيرها في النمو الاقتصادي، فقد بينت العديد من الدراسات التجريبية السابقة علاقة المساعدات الخارجية بالنمو الاقتصادي، ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاث مجاميع رئيسة استناداً إلى النتائج التي توصلت اليها.

<u>المجموعة الأولى</u>: أظهرت نتائج هذه المجموعة من الدراسات انه ليس هناك اثر للمساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي بل وان هذه المساعدات يمكن ان تكون مقوضاً له(Javid and Abdul Qayyum, 2011, 1). ومن هذه الدراسات، دراسة موسلي (Mosley, 1980) ودراسة بوون (Boone ,1994) ودراسة راديليت (Radelet, 2006)ودراسة راجان وسوبر امانيان (Rajan and Subramanian, 2008).

وقد استندت الدراسات الأولى ضمن هذه المجموعة إلى علاقات الترابط البسيطة ولم تعالج السببية من خلال بيان العلاقة بين النمو الاقتصادي والمساعدات الخارجية وقد أجمعت هذه

الدراسات على ان نتائج هذه المساعدات جاءت عكس الغاية التي قدمت من اجلها وهي تحقيق النمو، اذ نتج عن ذلك اقتصاد منخفض النمو أدى فيه الاعتماد على المساعدات إلى زيادة الانفاق العام واستنفاذ المدخرات المحلية، واذا ما حصلت حكومة البلد المتلقي على مساعدة لتمويل مشروع معين كانت ستموله بأي شكل حتى من دون حصولها على المساعدة فان هذا سيؤدي إلى تحرير موارد حكومية قد تنفق على مشاريع لا تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي (الاسكوا، 2007، 41).

ان انعدام الأثر الإيجابي للمساعدات الخارجية يمكن ان يعزى لاسباب متعددة كان تستخدم هذه المساعدات لاطفاء ديون خارجية أو استخدامها لأغراض استهلاكية أو لمعالجة عجز الموازنة هذا من جهة البلدان المتلقية، (العبيدي، 2013، 35). اما بخصوص الجهات المانحة فقد تكون هذه المساعدات مقيدة بشروط معينة تضعها الجهات المانحة أو ارتباط تلك المساعدات بمشاريع غير إنتاجية مما يفقدها القدرة على تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

المجموعة الثانية: ضمت هذه المجموعة عدد من الدراسات جاءت نتائجها مختلفة لنتائج المجموعة الأولى، إذ أظهرت نتائج البحوث والدراسات لهذه المجموعة تأثيراً ايجابياً للمساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي، ومن هذه الدراسات دراسة بابانيك 1972) (Papanek ودراسة سينغ (Singh, 1985) ودراسة سنايدر (Snyder, 1993) ودراسة فايزة والقيسي (Fayissa and El_Kaissy, 1999) ووفقاً لما جاء في هذه المجموعة حول نتائج المجموعة الأولى، فان الحجج التي اعتمدتها المجموعة الأولى بخصوص ضآلة أو انعدام الأثر الإيجابي للمساعدات ليس صحيحاً بالمطلق لان المساعدات نجحت في تعزيز النمو الاقتصادي في بلدان عديدة، فضلاً عن اثرها في الحد من الفقر في بلدان أخرى. (Duc, 2006, 1)

كما إشارت دراسة للباحثين شينري Chenery وستراوت Strout إلى ان المساعدات الخارجية تغذي المدخرات المحلية وتسهم في تغطية فجوة العملات الأجنبية وتمكن البلدان المتلقية للمساعدات من الحصول على التكنولوجيا والمهارات والخبرات الفنية والإدارية (الاسكوا، 2007، 42).

وفي منتصف التسعينيات من القرن الماضي وبعد الاستنتاجات التشاؤمية التي خلصت اليها دراسة الباحث بون Boone شهدت هذه المجموعة من الدراسات التي تناولت المساعدات والنمو تحولاً مهماً، إذ بدأ العديد من الباحثين يثيرون الأثر غير الخطي للمساعدات في النمو، واختبرت هذه الدراسات فرضية ان المساعدات تعزز النمو الاقتصادي ولكن بعوائد متناقصة، أي ان كل دولار إضافي من المساعدات يؤثر ايجاباً على النمو اقل من الدولار السابق، فالقدرة الاستيعابية للبلد المتلقي تصل حداً تنتفي عنده الاثار الاضافية للمساعدات في النمو أو تصبح سلبية، (الاسكوا، 2007، 43)، والقابلية الاستيعابية يقصد بها الالية للعلاقات التفاعلية التي تصل عن طريقها المساعدات الخارجية ومجموعة المشاريع التنموية للبلدان المتلقية، وهو ما يعني ان القدرة الاستيعابية للبلد المتلقي للمساعدات تصل مرحلة لا يحدث بعدها تحسينات أو تطورات في عملية النمو والتنمية الاقتصادية رغم الزيادة في تدفقات المساعدات الخارجية بل قد يؤدي إلى اثار عكسية على اقتصاد البلدان المتلقية نتيجة ارتفاع الاستهلاك الحكومي غير الإنتاجي (العبيدي، 2033، 54).

المجموعة الثالثة: اختلفت اراء هذه المجموعة عن المجموعتين السابقتين إذ اكدت نتائجها ان للمساعدات الخارجية تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي في البلدان النامية، ولكن هذا الأثر مشروط تحقيقه بالسياسات الاقتصادية الكلية السليمة والحكم الجيد والمؤسسات القوية في هذه البلدان(Feeny, 2005, 1092)، ومن هذه الدراسات دراسة كل من بورنسايد ودولار

(Burnside , Dollar 1997, 2000) ودراسة كولير وديهن (Collier, Dehn 2001) ودراسة كولير وهوفلر (Collier , Hoeffler 2002).

ومن اهم تلك الدراسات التي تضمنتها هذه المجموعة هي دراسة بورنسايد ودولار Dollar and Burnside والتي ركزت على اثر السياسة الاقتصادية الكلية على فعالية المساعدات ومؤشر السياسة الاقتصادية لدراسة العلاقة بين المساعدة والسياسة والنمو، وقد اشارت النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان للمساعدات الخارجية تأثيراً ايجابياً في معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية المتلقية للمساعدات التي تنتهج سياسات اقتصادية جيدة على المستوى الكلي .

ويفترض Burnside and Dollor بان التنسيق بين المساعدة والسياسات يأتي بآثار إيجابية في النمو لان ما يخصص من المساعدة للاستثمارات أو ما تحققه هذه المساعدات في زيادة الإنتاج يمكن له ان يتعزز بتوافر الظروف السياسية الملائمة (الاسكوا، 2007، 43).

وقد شمل مؤشر السياسة الاقتصادية الكلية ثلاثة متغيرات تمثلت بالتضخم وعجز الموازنة والانفتاح التجاري وذلك للتعبير عن السياسة النقدية، المالية والتجارة الخارجية، وتتمثل أهمية السياسة النقدية بالمحافظة على مستويات متدنية لمعدل التضخم في البلدان النامية مما ينعكس ايجاباً على متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، كما ان انخفاض العجز في الموازنة العامة للبلد سيكون له اثر في الاستقرار في السياسة المالية، فضلاً عن ذلك فمن خلال الانفتاح التجاري (التجارة الخارجية) يمكن الوصول إلى التكنولوجيا في الخارج وكذلك الوصول إلى مجموعة أوسع من المدخلات التي تستخدم في عملية الإنتاج والتي من الممكن ان تزيد من الكفاءة في الإنتاج المحلي وبالتالي إمكانية وصول هذه المنتجات إلى الأسواق الخارجية.

2- العلاقة التجريبية بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي

2-1: بلدان عينة الدراسة ومدة الدراسة والمتغيرات المستخدمة فيها

بلدان عينة الدراسة و مبررات اختيارها: شملت عينة الدراسة مجموعة من البلدان النامية المتلقية للمساعدات الخارجية والتي تم اختيارها بناءً على توفر البيانات اللازمة لمتغيرات الدراسة ، وهذه البلدان هي كل من (اثيوبيا- ملاوي- نيبال- موزمبيق- زمبابوي- تنزانيا- تونس- المغرب- بنغلادش- الاردن- مصر- فيتنام- البانيا- بوتسوانا- تركيا- جنوب افريقيا – الجزائر – البرازيل) .

مدة الدراسة ومبررات اختيارها: تضمنت هذه الدراسة لتقدير اثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي سلسلة زمنية مداها (21) سنة امتدت من (1995-2015)، وقد تم اختيار هذه المدة بناءً على توفر البيانات لمتغيري الدراسة الرئيسين (المساعدات الخارجية، النمو الاقتصادي)، فضلاً عن تزايد حجم المساعدات الخارجية من البلدان والجهات المانحة إلى البلدان النامية خلال تلك المدة.

المتغيرات المستخدمة في الدراسة:

- النمو الاقتصادي GDPPC: يمثل النمو الاقتصادي المتغير التابع في الدراسة، وللتعبير عنه تم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، إذ يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي من اكثر المعايير استخداماً وصدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم بلدان العالم، فهو اساس في قياس النمو الاقتصادي.
- المساعدات الخارجية AID: وتمثل المتغير التوضيحي الرئيس في البحث، وتشمل مدفوعات القروض الميسرة والمنح المقدمة من البلدان المانحة والجهات والمؤسسات المتعددة

الاطراف، وذلك من اجل تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية في البلدان المتلقية لتلك المساعدات،وتم التعبير عنها باخذ لوغاريتم المساعدات الانمائية الرسمية ، ومن المتوقع ان يكون تأثير المساعدات الخارجية ايجابياً في النمو الاقتصادي في البلدان النامية المتلقية لها.

- الانفتاح التجاري TR: تم التعبير عنه بإجمالي التجارة (الصادرات + الاستيرادات) منسوبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، ومن المفترض ان يكون متغير الانفتاح التجاري ذو تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي، اذ من شأنه ان يعمل على تحسين الانتاجية وزيادتها من خلال تشجيع المنافسة ونقل التكنولوجيا عالمياً، إذ ان تحرير التجارة لا يعد هدفاً بحد ذاته وانما هو الية يمكن من خلالها تعجيل عملية النمو الاقتصادي من خلال مساهمة البلد في التجارة الخارجية.
- التضخم INF: يتمثل المظهر العام للتضخم في الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار والذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وهو عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبياً تعبر عن حالة عدم التوازن بين الطلب والعرض الكليين، ويعد التضخم من الاعتبارات الرئيسة والأولوية لصانعي السياسة النقدية، باعتبار ان ارتفاع مستوى التضخم سوف يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية للطبقات الفقيرة في المجتمع، مما يعني زيادة الجزء المخصص للاستهلاك على حساب الاستثمار وهذا سوف ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، وهذا يشير إلى ان تكون العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي علاقة عكسية، وقد تم التعبير عن مستوى التضخم بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- النمو السكاني GRP: يقصد بالنمو السكاني التغيرات التي تحدث في عدد سكان مجتمع ما، سواء كانت بالزيادة أو النقصان، وتأتي هذه التغيرات من عاملين اساسيين هما الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، وتمثل الزيادة الطبيعية الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات، ومن المتوقع أن تؤثر الزيادة السكانية سلبياً في النمو الاقتصادي، فالنمو السريع للسكان يتطلب تخصيص جزء أكبر من الدخول للاستهلاك مقابل تخفيض تخصيصات الادخار وبالتالي الاستثمار، فضلاً عن ان الزيادة في عدد السكان سوف تقابلها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات الامر الذي يشكل ضغوطات على المسيرة التنموية للمجتمع ويحول دون تحقيق معدلات نمو اقتصادي.

تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن البنك الدولي والمتوفرة في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية على الموقع (databank.worldbank.org)

بعد التعرف على المتغيرات التي تضمنتها الدراسة يمكن تحديد الشكل الرياضي للأنموذج والمتمثل في الدالة الاتية:

$$GDPPC = f(AID, TR, GRP, INF)$$

ومن اجل دراسة هذه الدالة وتغيراتها سوف نقوم باستخدام قاعدة بيانات مدمجة أي مقطع عرضي وسلسلة زمنية (وهو ما يعرف Panel Data) إذ ان المقطع العرضي يمثل البلدان ، اما السلسلة الزمنية فتمثل مدة الدراسة ، وبالتالي سيكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل معتمداً على (عدد البلدان N و مدة سنوات الدراسة T).

وفي دراستنا سوف يكون عدد البلدان N=18، ومدة الدراسة T=21.

وتعرّف Panel Data على انها مشاهدات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة، قد تكون المشاهدات المقطعية متمثلة بالبلدان، المحافظات، الشركات، الافراد..... الخ (الجمال، 2012، 268).

لقد اكتسبت نماذج Panel في الآونة الاخيرة اهتماماً كبيراً ولا سيما في الدراسات الاقتصادية والطبية لأنها تأخذ بعين الاعتبار اثر التغير في الزمن وكذلك اثر التغير في المقاطع العرضية،

وتتميز بيانات Panel (المزدوجة) عن بيانات السلاسل الزمنية وبيانات المقاطع العرضية بعدد من المزايا من اهمها:

1. تظهر اهمية بيانات Panel في انها تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية ، وتساهم في الحد من امكانية ظهور المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي عادة ما تؤدي الي تحيز التقديرات(Baltagi , 2005 , 4).
2. تتضمن بيانات Panel محتوى معلوماتي اكثر من تلك الموجودة في السلاسل الزمنية أو المقاطع العرضية، وبالتالي يمكن الحصول على تقديرات ذات ثقة اعلى، زيادة على ان مشكلة الارتباط بين المتغيرات يكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما ان بيانات Panel تمتلك درجات حرية اكبر وتتميز بكفاءة افضل (Gujarati, 2004, 637).
3. توفر بيانات Panel امكانية افضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما انها تعد مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل البطالة والفقر و النمو وغيرها من الحالات الاخرى.
4. نماذج Panel تساعد على عدم ظهور مشكلة انعدام ثبات التباين لحد الخطأ أو عدم التجانس (Heterogeneity error) الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية (عطية، 2016، 23).
5. تعد بيانات Panel افضل من السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية كلاً على حدة في دراسة التأثيرات الحركية مثل البطالة، التحول الوظيفي وتحركات عنصر العمل.
6. من خلال بيانات Panel يمكن دراسة نماذج سلوكية اكثر تعقيداً مثل اقتصاديات الحجم والتقدم التكنولوجي(Gujarati, 2004, 638).

2-2: النماذج المستخدمة في تحليل بيانات البانل:

يقترح المنهج الحديث الصيغة الاساسية لانحدار بيانات Panel كما قدمها W.Green, 1993 ومن هنا تأتي نماذج Panel في ثلاثة اشكال رئيسة وهي:

- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM).
- نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model (FEM).
- نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (REM).

وفيما يلي توضيح لكل من هذه النماذج الثلاثة

1. **نموذج الانحدار التجميعي (PRM):** يعد من ابسط النماذج المستخدمة في انحدار بيانات Panel إذ تكون فيه جميع المقدرات β_0 و β_i ثابتة لجميع الفترات الزمنية (أي انها تهمل أي تأثير للزمن) ويأخذ نموذج الانحدار التجميعي الصيغة التالية (الجمال، 2012، 270).

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \quad \dots\dots(1)$$

إذ أن: $E(\ _{it}) = 0$ و $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$

2. **نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):** يقصد بنموذج التأثيرات الثابتة بان المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وانما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، والهدف من أنموذج التأثيرات الثابتة هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية

على حدة من خلال جعل معلمة القطع (β_0) تتفاوت من مجموعة إلى اخرى مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، و يتم التقدير بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ، عليه فان أنموذج التأثيرات الثابتة يأخذ الصيغة الاتية (عطية، 2015، 24).

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\ldots,N \quad t=1,2,\ldots,T \quad \ldots\ldots(2)$$

إذ أن: $E(\ _{it}) = 0$ و $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$

3. **نموذج التأثيرات العشوائية (REM):** في أنموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ (ε_{it}) ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى σ_ε^2، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية، يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائماً في حال وجود خلل في احد الفروض المذكورة اعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة، ففي نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع كمتغير عشوائي له معدل مقداره u أي ان (Gujarat, 2004, 647-649)

$$\beta_{0(i)} = u + V_i \quad i=1, 2\ldots N \quad \ldots\ldots (3)$$

وبتعويض المعادلة (3) في المعادلة (2) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الاتي:

$$Y_{it} = u + V_i + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\ldots,N \quad t=1,2,\ldots,T \quad \ldots\ldots(4)$$

حيث إن:

v_i: يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية (i).

يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية احياناً نموذج مكونات الخطأ(Error Components Model) ذلك لان الأنموذج في المعادلة(4) يحتوي على مركبين للخطأ هما v_i و ε_{it} ويمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها:

$$var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \quad , \quad E(\varepsilon_{it}) = 0$$
$$var(v_i) = \sigma_v^2 \quad , \quad E(v_i) = 0$$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الاتي:

$$w_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$$

أذ إن:

$$E(w_{it}) = 0$$
$$var(w_{it}) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفوءة ولها اخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون ان التباين المشترك بين w_{is} و w_{it} لا يساوي الصفر أي أن:

$$cov(w_{it}, w_{is}) = \sigma^2$$

وعليه لتقدير هذا النموذج بشكل صحيح تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Less Squares (GLS).

3-2: اختبارات تحديد الأنموذج الملائم لبيانات Panel:

من اجل تحديد النموذج الملائم لبيانات بانل من بين النماذج الثلاثة (REM, FEM, PRM) عادة ما تستخدم اختبارات لذلك من اهمها:

1. اختبار F (F-Test): ان الصيغة العامة لهذا الاختبار هي كالاتي:

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})/(N-1)}{1-R^2_{FEM}/NT-N-K} \quad \ldots\ldots (5)$$

إذ إن:

R^2_{FEM}: معامل التحديد لأنموذج التأثيرات الثابتة.

R^2_{PRM}: معامل التحديد لأنموذج الانحدار التجميعي.

N : عدد المشاهدات المقطعية.

T : الزمن.

K : عدد المعلمات المقدرة.

ويتم من خلاله الاختيار بين أنموذج الانحدار التجميعي و أنموذج التأثيرات الثابتة والتحقق من الفرضيات التالية:

فرضية العدم H_O: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

الفرضية البدلية H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

فاذا كانت قيمة F المحتسبة اكبر أو تساوي القيمة الجدولية أو اذا كانت القيمة الاحتمالية P-*Value* أقل من أو تساوي *0.05*) فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وان أنموذج التأثيرات الثابتة هو الأنموذج الملائم لبيانات الدراسة، اما اذا كانت قيمة F المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وان نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم (العبدلي، 2010، 20) .

2. **اختبار Hausman:** يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية في حالة وجود اختلاف جوهري بينهما، وهو المدى الذي يرتبط فيه الاثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرات التأثيرات العشوائية هي التي تكون اكثر كفاءة، بينما في ضل الفرضية البديلة لوجود الارتباط فان مقدرات التأثيرات الثابتة هي فقط تكون متسقة واكثر كفاءة.

يتبع اختبار Hausman توزيع مربع كاي (chi-sq) وبدرجة حرية (K)، ويأخذ الصيغة الاتية:

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})\left[var(\hat{\beta}_{FEM}) - var(\hat{\beta}_{REM})\right]^{-1}(\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}) \ldots (6)$$

إذ أن:

$(\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})$: تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

$var(\hat{\beta}_{FEM}) - var(\hat{\beta}_{REM})$. تمثل الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية.

ويتم اختيار الفرضيات كالاتي:

فرضية العدمH_O: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

الفرضية البديلةH_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

فاذا كانت قيمة الاحصائية اكبر من قيمة مربع كآي (Chi-sq) الجدولية، عند مستوى معنوية 5%، أو القيمة الاحتمالية (P-Value) أقل من 0.05، فهذا يعني نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، أي اننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، اما اذا كانت قيمة (Chi-sq) المحتسبة أقل من الجدولية أو قيمة (P-Value) اكبر من 0.05، عندها نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم والنموذج الملائم لبيانات الدراسة هو التأثيرات العشوائية(محمد، 2014، 158- 159).

4-2: اختبارات جذر الوحدة لبيانات Panel :

هي عبارة عن اختبارات تستخدم للكشف عن استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية للبيانات المستخدمة في التقدير، اذ لا يمكن الاعتماد على بيانات غير مستقرة في اجراء الانحدار، كونها تؤدي إلى نتائج متحيزة، وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات Panel على اختبارات جذر الوحدة لسلاسل الزمنية المنفردة، ذلك لتضمنها محتوى معلوماتي مقطعي وزماني معاً، يعطي نتائج اكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية. ومن اكثر هذه الاختبار ات استخداماً هي: (Levin, Lin ,Chu(LLC):2002)، (Im, Pesaran and Shin(IPS):2003) and ،(Breitnug:2000)، (Hadri:2000). وسوف يتم الاعتماد على اختبار جذر الوحدة (IPS) لبيانات بانل في هذه الدراسة كونه من اكثر الاختبارات شيوعاً.

❖ **اختبار : Im, Pesaran and Shin(IPS)2003**

يعتمد اختبار(IPS) في الكشف عن خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات البانل على معادلة انحدار ديكي- فولر أو صياغتها المطوَرة (DF-ADF) ويأخذ اختبار (IPS) الصيغة الاتية (العبدلي، 2010، 24):

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + P_i Y_{i,t-1} + \sum_{k=1}^{n} \emptyset_k \Delta Y_{i,t-k} + \delta_{it} + u_{it} \ldots\ldots (7)$$

ويتم اجراء انحدارات (ADF) منفصلة لمتغير كل بلد (i)، مما يسمح بتفاوت القيم المعلمية وتباينات البواقي وطول فترة الابطاء. ويصبح فرض العدم هو ان كل المتغيرات غير ساكنة ($H_0: P_i = 0$ for all (i))، والفرض البديل هو انه يوجد على الاقل متغير واحد ساكن ($H_1: P_i <$ 0 for at least one (i))، ويتم الحصول على متوسط احصائية (t) من الانحدارات الفردية (ADF) المنفصلة لمتغير كل بلد وفق الصيغة الاتية (Baltagi, 2005, 242):

$$\bar{t} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} t_{p_i} \quad \ldots\ldots (8)$$

5-2: اختبار السببية Causality test:

يعد مفهوم السببية من المفاهيم المهمة لصياغة النماذج الاقتصادية، اذ يهدف إلى معرفة اسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها من اجل التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التوضيحية.

لقد اقترح هذا المفهوم من قبل كرانجر (Granger) عام 1969 وقام بتطويره سيمز (sims) عام 1972 (حسان، 2013، 92) وبافتراض ان هناك متغيرين هما (X,Y) فان سببية كرانجر (Granger Causality) تستخدم في معرفة ماذا كانت التغيرات السابقة في المتغير X سوف تساعد

في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير Y او العكس، ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، اذ ان هذه المتغيرات لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة من التوازن وذلك بسبب تأثرها بظروف وعوامل اقتصادية مختلفة، ويمكن توضيح شكل المعادلات السببية لكرانجر وكما يلي(Gujarati, 2004, 697):

$$Y_t = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \beta_j Y_{t-j} + u_{1t} \quad \ldots\ldots (9)$$

$$X_t = \sum_{i=1}^{n} \lambda_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} S_j Y_{t-j} + u_{2t} \quad \ldots\ldots (10)$$

إذ ان:

Y_t ,X_t: سلسلتين زمنيتين مستقرتين.

α_i، β_j، λ_i، S_j: معلمات يراد تقديرها.

u_{1t}، u_{2t}: متغيران عشوائيان غير مترابطين.

ويتم اختيار السببية من خلال احصائية F، فاذا كانت قيمة F المحتسبة أقل من الجدولية فعندها يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين، اما اذا كانت قيمة F المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية فعندها يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

ومن خلال اختبار سببية كرانجر يمكن التعرف على اربع حالات لاتجاه السببية يمكن توضيحها كما يلي (Gujarati, 2004, 697):

- **الحالة الأولى**: السببية في اتجاه واحد من $Y_t \leftarrow X_t$ أي ان التغيرات في X_t (المستقل) سوف تؤدي إلى التغيرات في Y_t (التابع) وليس العكس، فاذا اثبتت معنوية معلمة X_t في المعادلة (9) أي ان ($\sum_{i=1}^{n} \alpha_i \neq 0$)، وعدم معنوية معلمة Y_t في المعادلة (10)، أي ان ($\sum_{j=1}^{n} S_j = 0$)، وبهذا فان تغير المتغير المستقل (X_t) يجب ان يسبق التغير في المتغير التابع (Y_t).
- **الحالة الثانية**: السببية في اتجاه واحد ولكن عكس الحالة الأولى، اذ يكون اتجاه السببية من $Y_t \leftarrow X_t$ أي ان التغير في Y_t سوف يسبب التغير في X_t، إذ تكون معلمة X_t في المعادلة (9) غير معنوية أي ان ($\sum_{i=1}^{n} \alpha_i = 0$)، و معنوية معلمة Y_t في المعادلة (10)، أي ان ($\sum_{j=1}^{n} S_j = 0$).
- **الحالة الثالثة**: عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين (Y_t - X_t) أي يكونان مستقلان عن بعضهما، وفي هذه الحالة يثبت عدم معنوية معلمات X_t و Y_t في المعادلتين (9) و(10)، أي ان ($\sum_{i=1}^{n} \alpha_i = 0$) وكذلك ($\sum_{j=1}^{n} S_j = 0$).
- **الحالة الرابعة**: وجود علاقة سببية ثنائية بين المتغيرين ($Y_t \leftrightarrow X_t$)، أو ما يسمى بالتغذية العكسية، وفي هذه الحالة نجد ان المتغير(X_t) يسبب التغير في المتغير (Y_t)، وفي نفس الوقت فان المتغير (Y_t) يسبب التغير في المتغير (X_t)، وهذا يحدث عندما تكون معلمات المتغيرين (X_t و Y_t) معنوية في المعادلتين (9) و (10)، أي ان ($\sum_{i=1}^{n} \alpha_i \neq 0$) وكذلك ($\sum_{j=1}^{n} S_j \neq 0$) أي ان السبب يكون نتيجة في نفس الوقت.

6-2: نتائج اختبار Im, Pesaran and Shin (IPS) لجذر الوحدة:

تظهر نتائج اختبار(IPS) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في الجدول (1) والذي يضم نتائج الاختبار عند المستوى وعند الفرق من الدرجة الأولى.

الجدول (1)
نتائج اختبار(IPS) Im, Pesaran and Shin لجذر الوحدة

المتغيرات	المستوى level $I_{(0)}$		الفرق الاول 1st difference $I_{(1)}$	
	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه
GDPPC	7.86365 **(1.0000)**	1.77946 **(0.9624)**	-7.46366 **(0.0000)**	-3.88116 **(0.0001)**
AID	-0.26550 **(0.3953)**	-3.65604 **(0.0001)**		
TR	-1.39003 **(0.0823)**	-1.09130 **(0.1376)**	-12.8964 **(0.0000)**	-10.9703 **(0.0000)**
GRP	-6.53274 **(0.0000)**	-1.94748 **(0.0257)**		
INF	-9.41357 **(0.0000)**	-7.33184 **(0.0000)**		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 6).

- المتغيرات المعنوية عند المستوى ($I_{(0)}$) لا يحسب لها جذر الوحدة عند الفروق الأولى ($I_{(1)}$) .
- تمثل القيم الأولى في الجدول T.stat لاختبار IPS عند مستوى معنوية 5%
- تمثل القيم بين قوسين قيمة الاحتمالية (P-value).

يتضح من الجدول (1) اعلاه ان متغيري النمو الاقتصادي (GDPPC) والانفتاح التجاري (TR) غير مستقرين عند المستوى خلال مدة الدراسة حسب اختبارIPS وعند (ثابت فقط وثابت مع اتجاه)، حيث ان قيمة (t) المحتسبة أقل من الجدولية عند مستوى 5% وكما توضحه قيمة الاحتمالية (P) اذ بلغت اكبر من 0.05، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (أي عدم استقراريه السلسلة)، وبعد اخذ الفرق الأول للسلسلتين GDPPC و TR تبين انهما مستقرين وعند (ثابت فقط وثابت مع اتجاه) اذ بلغت قيمة الاحتمالية (P) أقل من 0.05 مما يعني ان القيمة المحتسبة لـ (t) اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى 5% وهنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة وان السلسلتين مستقرتان عند الفرق الأول لهما.

اما بالنسبة لباقي المتغيرات وهي (المساعدات الخارجية(AID) والنمو السكاني (GRP) والتضخم (INF)) فقد ظهرت انها مستقرة عند المستوى خلال مدة الدراسة، إذ ان قيمة(t) المحتسبة كانت اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى 5% اذ بلغت قيمة الاحتمالية (P) أقل من 0.05، عند (ثابت مع اتجاه)، وهذا يقودنا إلى رفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة) وقبول الفرضية البديلة (عدم وجود جذر الوحدة) وبالتالي فان المتغيرات مستقرة عند المستوى.

2-7: نتائج اختبار سببية كرانجر:

يستخدم اختبار سببية كرانجر من اجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، فيما اذا كانت باتجاه واحد أو اتجاهين متبادلين أو يكون كلا المتغيرين مستقلين عن بعضهما وظهرت النتائج كما مبينة في الجدول (2).

الجدول (2)
نتائج اختبار سببية كرانجر (Granger Causality)

اتجاه السببية	احصائية F	الاحتمالية P
AID ← DGDPPC	16.0089	**0.0000**
DGDPPC ← AID	0.39828	**0.6718**
DTR ← DGDPPC	0.01709	**0.9831**
DGDPPC ← DTR	1.20040	**0.3025**
GRP ← DGDPPC	8.20581	**0.0003**
DGDPPC ← GRP	0.34004	**0.7120**
INF ← DGDPPC	0.79057	**0.4545**
DGDPPC ← INF	1.97786	**0.1401**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 6).
مستوى المعنوية المقبول هو 5%.

يوضح الجدول (2) اعلاه لاختبار السببية ان اتجاه السببية يمتد من المساعدات الخارجية (AID) إلى النمو الاقتصادي (DGDPPC) اذ بلغت قيمة الاحتمالية لـ(*F*) أقل من 0.05 هذا يعني ان التغيرات في النمو الاقتصادي من الممكن ان تسببها التغيرات في المساعدات الخارجية، اما فيما يخص اتجاه السببية من النمو الاقتصادي إلى المساعدات الخارجية فقد ظهرت قيمة الاحتمالية اكبر من 0.05 مما يشير إلى عدم وجود علاقة سببية بهذا الاتجاه.

وبالنسبة للنمو السكاني (GRP) فقد ظهرت السببية باتجاه واحد فقط من النمو السكاني إلى النمو الاقتصادي، وليس هناك سببية بالاتجاه المعاكس.

في حين ان متغيري الانفتاح التجاري (DTR) والتضخم (INF) لم يكن لهم سببية مع النمو الاقتصادي في كلا الاتجاهين إذ بلغت قيمة الاحتمالية (P) في كلا الاتجاهين اكبر من 0.05.

2-8: نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة:

1. **نتائج اختبار *F***: تم استخدام اختبار *F* للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) من جهة ونموذجي التأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM) من جهة اخرى. وظهرت نتيجة الاختبار كما في الجدول الاتي:

الجدول (3)
نتائج اختبار(F) *للمفاضلة بين* PRM و (FEM، REM)

الاختبار	قيمة الاختبار	الاحتمالية P
F- Test	26.304161	**0.0000**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 6).
مستوى المعنوية المقبول هو 5%.

تبين نتيجة اختبار(*F*) في الجدول(3) اعلاه والتي بلغت قيمتها (26.304) وباحتمالية معدومة (0.0000) إلى امكانية رفض الفرضية العدمية والتي نصت على ان نموذج الانحدار

التجميعي هو الملائم لبيانات الدراسة، وبالتالي قبول الفرضية البديلة والخيار هو ما بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ويتم ذلك من خلال اختبار (Hausman).

2. **نتائج اختبار Hausman:** تم استخدام اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وجاءت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول الاتي:

الجدول (4)
نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج FEM و REM

الاختبار	قيمة الاختبار	الاحتمالية P
Hausman Test	Chi-sq.= 11.262305	**0.0238**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 6).
مستوى المعنوية المقبول هو 5%.

تشير نتائج اختبار(Hausman) الذي يتبع توزيع (Chi-sq) الموضحة في الجدول (4) آنفاً والذي بلغت قيمته المحتسبة (11.2623)، وهي اكبر من القيمة الجدولية، وباحتمالية تساوي (0.0238) إلى رفض فرضية العدم (REM هو الملائم) وقبول الفرضية البديلة إذ ان أنموذج التأثيرات الثابتة هو الأنموذج الملائم لبيانات الدراسة.

بعد ما تبين ان أنموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو افضل أنموذج انحدار وذلك بعد اجتيازه اختبار (F) و اختبار(Hausman) يمكن مناقشة نتائجه والتي يوضحها الجدول الاتي:

الجدول (5)
نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

Variables	coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob
C	3.761992	0.486052	7.739894	0.0000
AID	0.236701	0.066865	3.539996	0.0005
TR	0.014067	0.005161	2.725772	0.0068
GRP	-0.206516	0.102940	-2.006180	0.0458
INF	-0.005713	0.004318	-1.323116	0.1869
R-squared	0.730681			
Adjusted R-squared				0.709499
S.E. of regression				0.596598
F-statistic				34.49474
Prob(F-statistic)				0.000000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 6).
مستوى المعنوية المقبول هو 5%.
من الجدول (5) آنفاً يمكن مناقشة اهم النتائج المتحصل عليها من تقدير أنموذج التأثيرات الثابتة (FEM).

- معامل الحد الثابت (C) ظهر ايجابياً ومعنوي احصائياً، اذ بلغت قيمة (t) المحتسبة (7.7398) وهي اكبر من (t) الجدولية عند مستوى 5%، كما تشير إلى ذلك قيمة الاحتمالية (P) إذ بلغت (0.0000).
- وجود اثر ايجابي ومعنوي احصائياً لمعلمة متغير المساعدات الخارجية (AID) عند مستوى 5%، بحيث ان زيادة المساعدات الخارجية بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.2376)، جاءت هذه النتيجة حسب ما هو متوقع لأثر المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي، فضلاً عن تطابقها مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع ومنها دراسة Burnside and Dollar (2000) ودراسة Durbarry (1998) واخرون. ان ارتفاع حجم المساعدات الخارجية المقدمة من البلدان والجهات المانحة من الممكن ان يكون له دور في ظهور الاثر الايجابي للمساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي، فضلاً عن ان البلدان المتلقية للمساعدات كرست جهودها من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي وذلك من خلال توجيه هذه المساعدات واستثمارها في القطاعات الانتاجية والخدمية والبنى التحتية بما يتلائم مع متطلبات الحياة وتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي.
فالمساعدات الخارجية يمكن ان تسهم في تطوير وتنمية القطاعات الانتاجية والبنى الارتكازية في البلد المتلقي من خلال توجيهها بصورة مباشرة لتلك القطاعات أو عن طريق زيادة التخصيصات في الموازنة العامة لتلك القطاعات مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار والانتاج ورفع الكفاءة الانتاجية وبالتالي تحقيق زيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي للبلد.
- وجود اثر ايجابي ومعنوي احصائياً لمتغير الانفتاح التجاري (TR) عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان زيادة الانفتاح التجاري بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.014) جاءت هذه النتيجة مطابقة لما تم توقعه بخصوص اثر متغير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، حيث ان زيادة الانفتاح التجاري للبلد على العالم الخارجي من شأنه ان يساعد البلد في الحصول على تكنولوجيا اعلى ومسايرته للتقنيات الحديثة في مجال الانتاج مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الانتاجية والمنافسة الخارجية، وبالتالي تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي.
- وجود اثر سلبي ومعنوي احصائياً عند مستوى 5% لمتغير النمو السكاني (GRP) حيث بلغت قيمة معامل متغير النمو السكاني (0.206-)، ان الاشارة السالبة تدل على العلاقة العكسية بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وبهذا فان زيادة النمو السكاني بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (0.206)، ويأتي الاثر السلبي للنمو السكاني على النمو الاقتصادي مما تولده الزيادة السكانية من عبء على اقتصاد البلدان النامية من خلال زيادة نسبة الاعالة وكذلك زيادة النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية لمواجهة متطلبات الزيادة السكانية، وبالتالي انخفاض نسبة النفقات الاستثمارية مما يؤثر سلباً في عملية النمو الاقتصادي.
- وجود اثر سلبي ولكنه غير معنوي عند مستوى 5% لمتغير التضخم (INF). إذ بلغت قيمة (t) المحتسبة لمعلمة التضخم (1.323-) وهي أقل من قيمة (t) الجدولية عند 5%، وما يؤكد ذلك قيمة الاحتمالية (P) والتي بلغت (0.1896) وهي اكبر من (0.05).
- بلغت درجة تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع حوالي (0.70) والتي يوضحها معامل التحديد المعدل (Adjusted R-Squared)، وهذا يعني ان 70% من التغيرات التي

تحدث في النمو الاقتصادي سببها التغيرات في المتغيرات المفسرة الداخلة في النموذج، و 30% بسبب متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج أو قد تكون ضمن المتغير العشوائي.

- تبين قيمة احصائية (F) معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمتها المحتسبة (34.494) وهي اكبر من الجدولية عند مستوى معنوية5%، وما يؤكد ذلك قيمة الاحتمالية المعدومة لإحصائية (F).

اما فيما يخص نتائج الاثار الثابتة لكل بلد فتظهر موضحة في الجدول (6)

الجدول (6)
الاثار الثابتة الخاصة لكل بلد

رمز البلد	البلد	الاثر	رمز البلد	البلد	الاثر
01	Albania	**0.634775**	10	Morocco	**-0.000708**
02	Algeria	**0.614062**	11	Mozambique	**-1.231791**
03	Bangladesh	**-0.832512**	12	Nepal	**-1.064179**
04	Botswana	**1.600907**	13	South Africa	**0.176166**
05	Brazil	**0.848957**	14	Tanzania	**-0.992667**
06	Egypt, Arab Rep.	**0.195533**	15	Tunisia	**0.598321**
07	Ethiopia	**-0.544880**	16	Turkey	**1.876955**
08	Jordan	**0.512900**	17	Vietnam	**-0.231625**
09	Malawi	**-1.602109**	18	Zimbabwe	**-0.521391**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 6).

يشير الجدول (6) آنفاً إلى تباين الاثار الثابتة الخاصة لكل بلد، إذ يتبين انها انحصرت ما بين جمهورية ملاوي بقيمة (1.602-) والجمهورية التركية بقيمة (1.876).

الاستنتاجات:

1 - كان لنقص الموارد الداخلية في البلدان النامية وما نجم عنه من مصاعب في تحقيق أهدافها التنموية الطموحة، الدور الأكبر في لجوء واعتماد بعض البلدان النامية على المساعدات الخارجية في تغطية ما تعاني منه من فجوات تمويلية داخلية وخارجية.

2 – إن الدور الرئيس للمعونة الخارجية في تحفيز النمو الاقتصادي هو تكملة الأنشطة المحلية ومصادر التمويل مثل المدخرات، مما يزيد من حجم الاستثمار ورأس المال.

3 – ان للمساعدات الخارجية بجميع اشكالها ومصادرها اثر ايجابي في معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، إذ تؤدي المساعدات الخارجية دوراً حيوياً في تعزيز التنمية المستدامة للبلدان النامية، وهدفها الاساس تمويل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المعززة للنمو لبلوغ نقطة الانطلاق وتحقيق معدلات نمو مطردة ومرضية، وزيادة الدخل والادخار

والاستثمار التي تساعد بشكل مباشر وغير مباشر في تقليص الوقت المستغرق لتحقيق النمو المستدام ذاتيا.

4 - يعد الدافع الاقتصادي احد المبررات الرئيسة بالنسبة للبلدان النامية لطلب المساعدات الخارجية من الجهات المانحة ، وذلك من اجل تمويل مشاريع استثمارية من شأنها ان تعمل على حفز النمو الاقتصادي الى الامام ، فضلاً عن تغطية العجز في موازنتها العامة .

المقترحات:

1- عدم اعتماد البلدان النامية على المساعدات الخارجية ، بالرغم من اهميتها الاقتصادية والاجتماعية ، كون هذه المساعدات تتميز بعدم الاستقرار والتذبذب وارتباطها بالعوامل السياسية والعسكرية ، اذ عادة ما ترافق تلك المساعدات اتفاقيات بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية تصبح بموجبها البلدان المتلقية اسيرة نفوذ البلدان المانحة وتحت رحمتها لتتماشى مع اهدافها السياسية .

2 - ضرورة العمل على مواجهة النقص في المدخرات المحلية على جميع الاصعدة ، ابتداءً باجراء اصلاحات عميقة لرفع مقدرة التمويل المحلي ، وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية عبر الزمن ، وذلك من خلال النهوض بالطاقات الانتاجية وتطوير ما هو قائم ، ومعالجة ما هو عاطل ، اي العمل على تطوير القطاعات الانتاجية التي يمكن ان تنتج انتاجا يحل محل الواردات ، او انتاجا موجه للتصدير ، الامر الذي يؤدي الى زيادة موارد البلد من النقد الاجنبي .

3 - على البلدان النامية المتلقية للمساعدات الخارجية أن تحدد أولوياتها واحتياجاتها من المساعدات الخارجية سواء كانت مساعدات نقدية او عينية او فنية ، وذلك وفقاً بما يتلائم مع متطلبات التنمية الاقتصادية في القطاعات الخدمية والانتاجية كافة من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرغوبة، وألّا تقبل أن يفرض عليها أولويات وأهداف الجهات المانحة التي تتعارض مع اهدافها الاقتصادية .

4 - على البلدان النامية أن تدرك أهمية المساعدات الفنية (التدريبات وورش العمل، إدارة التكنولوجيا والمعرفة .. إلخ)، وان لا تعظم المكون المادي في المساعدات التنموية ، وذلك من اجل الحصول على المزيد من الخبرة والمعرفة والتي من شأنها ان تعمل على رفع الكفاءة الانتاجية للاقتصاد.

5 – مطالبة الجهات المانحة بتغليب الطابع الاقتصادي التنموي على الطابع السياسي كشرط عند تقديم المنح والمساعدات للبلدان النامية لتكون دافعة للتغيرات البنيوية في الاقتصاد ورافعة لمعدلات النمو الاقتصادي.

أولا - المصادر باللغة العربية:

1. الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، 2007 ، الاتجاهات الاقتصادية وآثارها - المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية، العدد ٤، الأمم المتحدة، نيويورك.
2. الباشا، مازن حسن محمد ، 2001 ، اثر التمويل الخارجي على التغيرات الهيكلية في الاردن، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.
3. الجمال، زكريا يحيى، 2012، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21.

4. حسان، نضال قادر ، ٢٠١٣، قياس وتحليل العلاقة بين الأنفاق الحكومي والنمو الأقتصادي في العراق باستعمال أنموذج تصحيح الخطأ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.
5. حلمي، إسراء محمد، وعلي، الزهراء عبدالحميد، والشرايحي، سعاد جمال إبراهيم، وعبدالمجيد، نجوى عبدالوهاب ، 2017، الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل، المركز الديمقراطى العربى، قسم الدراسات المتخصصة والعلاقات الدولية.
6. زعزوع، زينب عباس ، 2012 ، دور المنح والمساعدات الأجنبية فى التطوير التنظيمي، النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الثانى.
7. عاتي، محمد عبد الزهرة ، 2010، مصادر التمويل الخارجية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية مع إشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.
8. عبدالهادي، سامر علي ، 2013، التمويل الخارجي واثره على الفجوات الاقتصادية ، الطبعة العربية ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمّان – الاردن.
9. العبدلي، عابد ، 2010 ، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل ، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، جدة، المجلد 16 ،العدد 1.
10. العبيدي، أحمد هادي سلمان،2013، تقويم فاعلية المنح والمساعدات الإنمائية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في بلدان نامية مختارة، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة و الاقتصاد ، قسم الاقتصاد.
11. العجمي، مبارك سعيد عوض ، 2011 ، المساعدات الإقتصادية أداه من أدوات السياسة الخارجية الكويتية فى الفترة ما بين 1980-2010 ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية.
12. عطية، عبد السلام، 2016، اثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لدول منظمة الاوبك خلال الفترة (2000 – 2014) ، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
13. علاية، موسى ، ٢٠١٥ ، عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 69.
14. محمد، رتيعة ، 2014، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2.

ثانياً- المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abuzeid , Farah , 2009 , "FOREIGN AID AND THE "BIG PUSH" THEORY: LESSONS FROM SUB-SAHARAN AFRICA", Stanford Journal of International Relations , Vol. XI , No. 1.
2. Blatagi, B., H., 2005, "ECONOMETRIC ANALYSIS OF PANEL DATA", 3rd ed., John Wiley & Sons, Ltd, West Sussex.
3. Chowdhury , Abdur ,and Garonna , Paolo , 2007 , "EFFECTIVE FOREIGN AID, ECONOMIC INTEGRATION AND SUBSIDIARITY: LESSONS FROM EUROPE",United Nations Economic Commission For Europe ,Geneva, June, No.2007. 2.
4. Duc, V. M., 2006, "FOREIGN AID AND ECONOMIC GROWTH IN THE DEVELOPING COUNTRIES– A CROSS-COUNTRY EMPIRICAL ANALYSIS ", The Connexions Project, Connexions module: m13519, pp. 1-22.

5. Edwards , Sebastian, 2014 , " ECONOMIC DEVELOPMENT AND THE EFFECTIVENESS OF FOREIGN AID: A HISTORICAL PERSPECTIVE" , National Bureau of Economic Research , Cambridge , Working Paper, No. 20685 .
6. Feeny , Simon , 2005 ,"THE IMPACT OF FOREIGN AID ON ECONOMIC GROWTH IN PAPUA NEW GUINEA", The Journal of Development Studies, Vol.41, No.6, pp.1092 – 1117.
7. Gujarati, Damodar ,2004," BASIC ECONOMETRICS" , Fourth Edition, The McGraw−Hill , Companies .
8. Javid , Muhammad , and Abdul Qayyum ,2011 , "FOREIGN AID AND GROWTH NEXUS IN PAKISTAN: THE ROLE OF MACROECONOMIC POLICIES", Pakistan Institute Of Development Economics, Islamabad, Working Papers.72.
9. Reci, Amarda , 2014,"ADVANTAGES AND DISADVANTAGES OF FOREIGN ASSISTANCE IN ALBANIA ", Forum Scientiae Oeconomia , Volume. 2 , No. 3 , Page . 123-132 .